

المصدر : الاقتصادية
التاريخ : 25-03-2008
العدد : 5279
الصفحات : 4
المسلسل : 17

أكد دور المملكة المناصر لوحدة العالم العربي ومبادئها الصادقة والواضحة في مواجهة التحديات مجلس الوزراء يوافق على التنظيم الجديد للهيئة العامة للسياحة والآثار

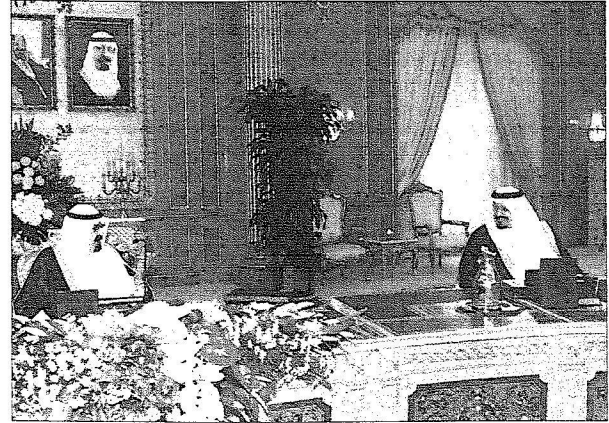
الملك يؤكد أن رفاه المواطن أولوية فوق كل اعتبار.. ويوجه بإنجاز المشاريع في عدة مناطق

الأماكن السياحية مصونة بحكم النظام ولا يجوز تملكها من قبل الغير ويكون استقلالها
واستثمارها مباشرة من قبل الدولة أو بتأجيرها للقطاع الخاص في منافسة عامة

والتشؤون العالمية. وأوضح إيادين أمين مدني وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أكد في هذا السياق على دور المملكة الداعم والمناصر دوما لكل ما من شأنه تكريس وحدة العالم العربي، والنود عن قضايا الأمة الإسلامية. وشدد المجلس على أن الطريق الأمثل للتعامل مع التحديات التي تواجه الوطن العربي والأمة الإسلامية هو الصدق والوضوح في تناول القضايا العربية والإسلامية، والالتزام الأمين بما يتم من

في المملكة، وتعتبر الأماكن السياحية مصونة بحكم النظام ولا يجوز تملكها من قبل الغير ويكون استقلالها واستمرارها مباشرة من قبل الدولة أو تأجيرها للقطاع الخاص عن طريق المناقصة العامة. وفي الشأن الخارجي أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المشاورات التي أجراها خلال الأسبوع الماضي مع عدد من العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة

الرياض - واس: وافق مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في قصر اليمامة في الرياض أمس، على تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار بغرض اهتمام الهيئة بالسياحة في المملكة، وذلك بتنظيمها وتميئتها وترويجها، وتعزيز دور قطاع السياحة، والاهتمام بالآثار والعناية بالمناحف والرقي بالعمل الأثري



واس

خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في قصر اليمامة في الرياض أمس.

مواثيق وعهود، والتمسك بما هو مشترك، وتخليب المصلحة الوطنية على التجاذبات الخارجية، واستثمار العلاقات الدولية بما يخدم الوطن والأمة، وأن هذه المبادئ هي التي تأسس بمواقف المملكة تجاه التطورات التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وما يحدث في العراق والوجود الأجنبي فيه يدخل عامه الخامس، وحالة الاستقطاب المستمرة في لبنان الشقيق والتي تحول دون استقرار السياسي واستقلال قراره الوطني. وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول الأوضاع الاقتصادية والمالية، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين أن رفاة المواطن ورضع عيشه وتوفير الفرص له للعمل والمشاركة في النشاط التجاري والصناعي والثقافي والتنموي هي غاية كل جهاز حكومي، وهي أولوية تضطلعها الدولة فوق كل اعتبار، انطلاقاً من تمسكها بمنهج الإسلام وشرمه ومقاصده التي تدعو دائماً إلى العدل والإنصاف والمساواة والعمل والإنتاج وطلب العلم، وعلى الصعيد الداخلي أفاد إياه مديني أن

مجلس الوزراء وافق ويعد الاختلاع على المرسوم الملكي الخاص بأحكام تنظيم سكن أسر الشهداء والمفقودين والمصابين بإعاقة دائمة من العسكريين، على أن الأرض الممنوحة وفقاً للفقرة 8 / ج من المرسوم الملكي المشار إليه، تعد مكافأة للمستفيد منها وتكون له الأولوية في التنفيذ. كما وافق مجلس الوزراء على اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة بلغاريا الموقع عليها في الرياض، بعد النظر في قرار مجلس الشورى، ومن أبرز ملامح الاتفاقية، يتجسد الطرفان المتعاقدان التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين بلديهما ومواطنيهما ويشمل ذلك التعاون في جميع المجالات الاقتصادية بما في ذلك المشاريع الصناعية والبترونية والمعدنية والبتر وكيميائية والزراعية والحيوانية والسياحية والصحية، ويعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والعلوم والتقنية والثقافة والشباب والرياضة والمجالات الإعلامية والسياحة بين البلدين. ووافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهج لإنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزارة الخارجية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، الموقع عليها في مدينة فاس، وذلك بعد النظر في قرار مجلس

الشورى. ومن أبرز ملامح مذكرة التفاهج، ينشئ الطرفان آلية للتشاور السياسي يقومان بموجبها بإجراء المباحثات والمشاورات الثنائية المنتظمة لبحث جميع أوجه علاقاتهما الثنائية، يعمل ممثلو البلدين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بروح التعاون البناء من أجل تيسيق أعمالهما والتشاور فيما يخص جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويعمل الطرفان على تيسيق مواقفهما تجاه الموضوعات المطروحة للبحث في المؤتمرات الدولية والدوربة الطارئة، كما وافق المجلس على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينوبه - بالتحياح مع الجانب الإيرلندي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة ووزارة التعليم والعلوم في أيرلندا، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرققة بالقرار. ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية. وأبان وزير الثقافة والإعلام أن مجلس الوزراء وافق على تعيين أعضاء من القطاع الخاص في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار وهم؛ المهندس علي بن صالح البراك، خالد بن عبد العزيز الفالح عيسى بن محمد العيسى، ويوسف بن عبد الله البنيان. وأشار مديني إلى أن المجلس استعرض تقرير المتابعة

المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشاريع وزارة الشؤون البلدية والقروية - مشاريع تصريف السيول، والطرق داخل المدن والقرى (الممولة من قروض إيرادات الميزانية للعام الماليين " 1424 / 1425هـ " / 1425هـ / 1426هـ، والبالغ عددها 812 مشروعاً موزعة على مناطق مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، القصيم، الشرقية، عسير، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، والجوف، إضافة إلى أربعة مشاريع ذات طابع عام على مستوى المملكة، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع. ووافق مجلس الوزراء على تعيين محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقطبي على وظيفة " وكيل الوزارة للخدمات المركزية" بالمرتبة 15أ في وزارة المالية، تعيين المهندس مساعد بن أحمد بن عبد العزيز الصائغ على وظيفة "مهندس مستشار مدني" بالمرتبة 14أ في وزارة الدفاع والطيران، تعيين إبراهيم بن عبد الطيف بن عبد الرحمن العمير على وظيفة "مستشار اجتماعي" بالمرتبة 14أ في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتعيين الدكتور محمد بن سليمان بن محمد المهنا على وظيفة " مدير عام مكتب الرئيس العام" بالمرتبة 14أ في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.